المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الرباط في: 11/12/2025

سؤال كتابي رقم: 8402

إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: التعويض عن شهور الراحة البيولوجية لبحارة وضباط الصيد بأعالي البحار.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

عرفت الثروة السمكية ببلادنا خلال السنوات الأخيرة استنزافاً خطيراً نتيجة فشل السياسات الحكومية المتعاقبة في ضمان استدامتها، وغياب آليات المراقبة الفعالة، فضلاً عن التغاضي عن ممارسات بعض اللوبيات المتغولة داخل القطاع. وأمام هذا الوضع، لجأت وزارتكن إلى اعتماد الراحة البيولوجية كحل لضمان التوازن الطبيعي لعدد من الأصناف البحرية، من بينها الأخطبوط منذ سنوات، ولاحقاً السردين وأنواع أخرى من السمك.

غير أنّ هذا التوقف الاضطراري للصيد، الذي نعتبره جزءاً من الحل في ظل غياب مراجعة شاملة للسياسة القطاعية، يتم تنزيله في غياب تام لمقاربة اجتماعية تراعي وضعية الرأسمال البشري، خاصة البحارة الذين يتم تغييبهم عن أي استراتيجية حكومية، رغم أنهم الحلقة الأساسية في السلسلة الإنتاجية. وتترتب عن فترة الراحة البيولوجية آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة، إذ يُحرم عشرات الآلاف من ضباط وبحارة الصيد من دخلهم اليومي، ويُدفعون إلى بطالة قسرية في ظل غياب أي تعويض أو آلية دعم، رغم تدهور القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة.

وقد بلغت معاناة هذه الفئة ذروتها بعد تمديد فترة الراحة البيولوجية لأسطول الصيد بأعالي البحار إلى بداية شهر يناير، ما يعني توقفاً يناهز أربعة أشهر بدون أجر، وهو ما أدى إلى تردي أوضاعهم الاجتماعية بشكل حاد، خصوصاً أنهم غير مسؤولين عن فشل السياسات القطاعية أو الاختلالات الناتجة عن ممارسات بعض المتحكمين داخل القطاع.

بناءً على ذلك، نسائلكن السيدة الوزيرة عن الإجراءات والاستراتيجيات التي تعتزمن اتخاذها لتعويض بحارة وضباط الصيد بأعالي البحار عن فترة الراحة البيولوجية، بما يضمن لهم دخلاً بديلاً ويصون

كرامتهم الاجتماعية خلال هذه الفترة ؟
وتفضلن، السيدة الوزيرة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

الكرش خليهن